



تعميم رقم ( ٢٩ ) لعام ٢٠٠٨ م

بشأن ضرورة التزام الجهات بما جاء

في توصيات مجلس النواب عن الحسابات الختامية السابقة ليتم الأخذ بها

عند إعداد الحساب الختامي لعام ٢٠٠٧ م

عملا بما جاء في توصيات مجلس النواب عن الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة السابق إبلاغها لكم ومنها بعض التوصيات المتعلقة بالحساب الختامي للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٥ م على النحو التالي :-

- الفقرة (ب) ١/ ( أن تتضمن المذكرة التفسيرية للحسابات الختامية إيضاحات وشرح للنتائج التي أسفرت عن تنفيذ الموازنات العامة وعلى وجه الخصوص مايتعلق بذكر أسباب الوفورات والتجاوزات في النفقات وكذا أسباب الزيادة والنقص في الإيرادات).
- الفقرة (ب) ٤/ (يتم إظهار النفقات الفعلية للجهات الغير مبوبة في الحساب الختامي وذلك على مستوى أبواب وفصول وبنود وأنواع نفقات وإيرادات تلك الجهات وذلك حتى تسهل عملية الرقابة على موازنتاتها من قبل السلطة التشريعية ).
- الفقرة (ب) ٩/ ( ضرورة قيام وحدات الجهاز الإداري للدولة وممثلي وزارة المالية بتلك الوحدات باتخاذ الإجراءات القانونية والكفيلة بتسوية أرصدة الحسابات الوسيطة أولا بأول ومتابعة تسوية الأرصدة المرحلة من سنوات سابقة ووقف تراكمها تفاديا لما قد يترتب على ذلك من ضياع الأموال العامة ).
- الفقرة (ب) ١٠/ ( حصر كافة المشاريع الاستثمارية المتعثرة ومعرفة الصعوبات والعوائق التي حالت دون تنفيذها والعمل على إيجاد الحلول والمعالجات المناسبة للتغلب على تلك العوائق ).
- الفقرة (ب) ١٢/ ( تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية في كافة وحدات وأجهزة الدولة وتوفير المقومات اللازمة لها بما يمكنها من إحكام الرقابة على التصرفات المالية إيرادا وإنفاقا ويحد من المخالفات والتجاوزات التي ترافق تنفيذ الوحدات لموازناتها السنوية ).

